مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 01 (2022)، ص 349– 363

التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية في منطقة الشروق الأوسط قراءة في الإستراتيجية والأدوار

The new directions of Russian foreign policy in the Middle East, a reading in strategy and roles

فخر الدين ميهوبي

جامعة محمد خيضر– بسكرة (الجزائر)، Fakhreddine.mihoubi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/30 تاريخ القبول: 2022/03/27 تاريخ النشر: 2022/04/18

ملخص:

شهدت السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط تحولات إستراتيجية باعتبار أن هذه المنطقة لطالما كانت حكرا على النفوذ الأمريكي، هذه التحولات برزت بشكل جلي بعد التدخل العسكري للجيش الروسي في سوريا.

يحاول الباحث من خلال هذه الورقة الكشف عن أهم محددات السياسة الخارجية الروسية ومصالحها الإستراتيجية في منطقة الشـــرق الأوســـط، وعن أهم الأدوار التي تلعبها وطبيعة العلاقات التي تمارســـها هذه الدولة مع القوى الإقليمية في المنطقة على غرار تركيا، المملكة العربية السـعودية، إيران وإسـرائيل، والدوافع والأهداف الحقيقية للتدخل الروسـي في الأزمة السورية وعلاقته بالتنافس الإسـتراتيجي في المنطقة مع الولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبي، وإنعكاسـاته على منطقة الشرق الأوسط عامة وعلى الأزمة السورية خاصة، بالإضافة إلى مستقبل المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في مناطق عدة على غرار الأزمات التي شهدتها الدول المتاخمة لروسيا مثل جورجيا أوكرانيا وشبه جزيرة القرم.

كلمات مفتاحية: روسيا الإتحادية، السياسة الخارجية، الدور،الإستراتيجية، الشرق الأوسط.

Abstract:

Russian foreign policy towards the Middle East has undergone strategic shifts, considering that this region has always been the preserve of American influence. These transformations have become evident after the Russian army's military intervention in Syria.

Through this paper, the researcher tries to reveal the most important determinants of Russian foreign policy and its strategic interests in the Middle East, and the most important roles it plays and the nature of relations practiced by this country with regional powers in the region such as Turkey, Saudi Arabia, Iran and Israel, and the real motives and goals The Russian intervention in the Syrian crisis and its relationship to the strategic competition in the region with the United States and the European Union, and its repercussions on the Middle East region in general and on the Syrian crisis in particular, in addition to the future of confrontation between Russia and the United States of America in several regions, similar to the crises experienced by countries bordering Russia such as Georgia Ukraine and Crimea.

Keywords: Russian Federation, foreign policy, role, strategy, the Middle East.

المؤلف المرسل: ميهوبي فخر الدين ، **الإيميل:**Fakhreddine.mihoubi@univ-biskra.dz

مقدمة:

إن الإهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط ليس جديدا، بل يمتد إلى عهد الإمبراطورية الروسية وطموحاتها الجيوبوليتيكية في التوسع جنوبا وصولا إلى المياه الدافئة، ولعل الحروب الروسية التركية أثناء الحقبة العثمانية لخير دليل على ذلك، هذا الاهتمام بالمنطقة استمر إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وزاد أثناء الحرب الباردة في إطار محاولة الإتحاد السوفياتي كرس إستراتيجية الاحتواء التي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية فرضها، حتى أن التراجع الذي شهده الدور الروسي في الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة كان ظرفيا لاعتبارات تتعلق بإعادة ترتيب البيت الداخلي وصياغة توجهات خارجية جديدة تتناسب والتحديات التي فرضها عالم ما بعد الحرب البادرة، لتشهد السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط تحولات إستراتيجية باعتبار أن هذه المنطقة لطالما كانت حكرا على النفوذ الأمريكي، هذه التحولات برزت بشكل جلي بعد التدخل العسكري للجيش الروسي في سوريا.

شهدت روسيا بعد تولي فلاديمير بوتين الحكم مجموعة من التغيرات أسست لبداية مرحلة جديدة في السياستها الخارجية، تهدف إلى إستعادة دورها. وبعقيدة براغماتية تحولت روسيا من دور اللاعب الملحق إلى دور اللاعب الأساسي فى السياسة الدولية، حيث ساعدها هذا على تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية فى سياستها الخارجية، والسعي وراء تقليص الهيمنة الأمريكي، من خلال العمل على إستعادة مناطق نفوذها التاريخية على غرار تقوية علاقاتها مع إيران والعراق وسوريا، والتدخل في أزمات الشرق الأوسط لمنع الولايات المتحدة من تمرير مشاريعها في المنطقة.

مشكلة الدراسة: ماهي خلفيات وأبعاد الأدوار الجديدة التي تمارسها روسيا ضمن سياستها الخارجية اتجاه منطقة الشرق الأوسط ؟

محاور الدارسة:

المحور الأول: الإعتبارات الجيوبوليتيكية في السياسة الخارجية الروسية

المحور الثاني: محددات الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط

المحور الثالث: إنعكاسات الأزمة السورية على طبيعة العلاقات بين روسيا والقوى الإقليمية والدولية

إستنتاجات:

المحور الأول: الإعتبارات الجيوبوليتيكية في السياسة الخارجية الروسية

تنبع الحقائق الجيوبوليتيكية الروسية بصفة أساسية من ثلاثة محاور أساسية:

أولا: مقومات الجغرافيا السياسية (الموقع والمناخ والموارد وغيرها) التي تحدد أهم عوامل القوة والضعف للدولة الروسية.

للجغرافيا السياسية دور وصفي إذ تقوم بوصف المقومات الجغرافية للدولة ، ودور تحليلي لتحليل ما إذا كانت تأتي هذه المقومات في صالح الدولة أم ضدها. أما العنصر المتغير لتوظيف هذه المعطيات لتحديد استراتيجية الدولة وتحقيق الدفاع عن مصالحها يدخل في نطاق الجيوبوليتيك، ولا يقتصر الجيوبوليتيك على الجغافيا بل يضم في نطاقه.التاريخ، والقوميات، وغيرها من العوامل

ثانيا: يتمثل في التهديدات الامنية التي يكوم مصدرها الدول المجاورة لروسيا.

ثالثا: هو التصور الذي يضعه المفكرون الجيوبوليتيكيون عن الدولة.[1]

الجغرافيا السياسية الروسية:

تقدر مساحة روسيا 17 مليون كم^2، وتمتد إلى شرقي أوروبا وشمالي آسيا^2. إلا أن طبيعتها السهلية في حدودها مع أوروبا تجعل منها أرضا مكشوفة من ناحية الغرب بعكس الشق الشرقي الذي تحيط به سلسلة جبال الكاربات^3، إذ يتسبب المحيط المتجمد الشمالي بتعطيل معظم موانئها الشمالية في فصل الشتاء، أما وصولها إلى مياه المحيط الأطلسي أو المياه الدافئة عبر الممرات البحرية فمرهون بظروف عدة دول. من هنا يمكن تحليل بعض قراءات الخرائط لفهم السياسة الخارجية الروسية وما تستشعره هذه الدولة من أخطار محدقة بها، سببها الرئيس فقدانها للمنطقة العازلة أو ما يعرف بدول بحر البلطيق، وتحكم أوروبا وتركيا بوصولها إلى المنافذ البحرية، إضافة إلى وجود معظم الأراضي الزراعية والتي تشكل 8٪ فقط من مساحتها العامة في المنطقة الجنوبية الغربية بمحاذاة جورجيا، أوكرانيا، القوقاز وآسيا الوسطى.

تنبع الحقائق الجيوبوليتيكية الروسية بصفة أساسية من ثلاثة عناصر، أولها مقومات الجغرافيا السياسية، والتي تحدد أهم عوامل القوة والضعف للدولة الروسية. وللجيوبوليتك دور وصفي إذ تقوم بوصف المقومات الجغرافية للدولة، ودور تحليلي لتحليل ما إذا كانت تأتي هذه المقومات في صالح الدولة أم ضدها. أما العنصر المتغير لتوظيف هذه المعطيات الجغرافية لتحديد استراتيجية الدولة وتحقيق والدفاع عن مصالحها يدخل في

نطاق الجيوبوليتيك، ولا يقتصر الجيوبوليتيك على الجغرافيا، بل يضم في نطاقه التاريخ، والقوميات، وغيرها من العوامل. ثانيها يتمثل في التهديدات الأمنية التي يكون مصدرها الدول المجاورة لروسيا. وثالثها هو التصور الذي يضعه المفكرون الجيوبوليتيكيون عن الدولة[4].

في مقابل ذلك ترتكز الجيوبوليتيكية الأوراسية، والأوراسية الجديدة على فكرة أوراسيا أولا وتؤسس للدور الروسي ذو النزعة التكوينية "السلافية– التركية" والذي مكن لظهور روسيا الأوراسية أو الإمبراطورية الأوراسية، إضافة إلى الإسهامات المهمة للمؤرخ الروسي "ليف غوميليوف". وأفكار "سافيتيسكي" و"نيكولاي أوستريانوف" الذين ينظرون إيديولوجيا لروسيا على أنها محور المدى الجيوبوليتيكي الكبير،في صيغة تطلع قومي حداثي روسي نحو الشمولية الأوراسية المعادية للأطلسية. إضافة إلى اعتبار أوروبا بمثابة قوة قارية محتملة والاعتراف بالأهمية الإستراتيجية لأوروبا في إطار اكتمال "المجال الكبير الأوراسي. فضلا عن اختيار الدول الإسلامية وخاصة إيران القارية على أنها الحليف الاستراتيجي الأهم، إضافة إلى عدد من القطاعات الأهم من الشاطئ الجنوبي للأوراسية (الهند. الهند الصينية. ايران)[5].

المحور الثاني: محددات الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط:

تستهدف استراتيجية السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في الآتي:

- مكافحة الإرهاب والتطرف الديني، باعتبار أن ذلك يحقق مصالح روسيا وأمنها القومي ارتباطا بالمكون الاسلامي في المجتمع الروسي، والذي يبلغ نسبة 17 – 20% من إجمالي عدد السكان البالغ نحو 143 مليون نسمة، من المسلمين السنة المتواجدين في حزام جمهوريات ذات حكم ذاتي في جنوب روسيا، على حدودها مع العالم الإسلامي، وفي جمهوريتي تتارستان وباشكورتستان. وفي هذا السياق حرصت روسيا على الحصول على وضعية المراقب لدى منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2005، كما بادرت بإنشاء شراكة استراتيجية تقوم على حوار غير رسمي يضم شخصيات من الدول الإسلامية (تحت شعار: رؤية استراتيجية: روسيا والعالم الإسلامي) يعقد سنويا بشكل شبه منتظم منذ عام 2006.

- حرص روسيا على الظهور بمظهر القوة الكبرى العظمى في المنطقة: ويرجع ذلك أساسا إلى أن علاقات روسيا بالشرق الأوسط تعد عاملا مهما في معادلة العلاقات الروسية / الأمريكية، ذلك أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، سعت روسيا إلى التقارب والتعاون مع الغرب، سواء لتحقيق تسوية سلمية للصراع

العربي / الإسرائيلي من خلال عملية مدريد بعد حرب تحرير الكويت عام 1991، أو إبداء التضامن مع واشنطن في حملتها لمكافحة الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث كان الرئيس بوتين أول من بادر بالاتصال بنظيره الأمريكي لإبداء تعاونه في هذا الشأن، وهو تعاون لم يقدر له أن يستمر طويلاً بعد أن قررت الولايات المتحدة العمل خارج الأمم المتحدة وغزو العراق بالتواطؤ مع بريطانيا عام 2003 بدعوى امتلاك النظام العراقي أسلحة دمار شامل .

وقد عادت روسيا إلى المنطقة بوجه مختلف عن الوجه السوفيتي، حيث لم تعد الأيديولوجية تلعب أي دور في توجهات سياستها الخارجية، وأصبح الشرق الأوسط منطقة تتمتع فيها هذه السياسة بميزة تكتيكية وطابع عملي براجماتي تجعلها مختلفة عن سياسات الغرب.

ويمكن القول بأن موسكو – ودون مواجهة مع واشنطن – نجحت بالفعل في خلق الانطباع في العالم العربي بأنها والولايات المتحدة غريمان متنافسان في المنطقة وفي مناطق أخرى. ويروق لروسيا سيادة هذا الانطباع، لكي تغير صورة الدولة الضعيفة التي ظلت مهيمنة في أذهان شعوب المنطقة إبان حكم يلتسين خلال عقد التسعينات.

- تحقيق أهداف اقتصادية وتجارية ممثلة في تأمين فرص لمبيعات روسيا من السلاح في أسواقه التقليدية، ومحاولة اختراق أسواق جديدة مثل دول الخليج العربي، وتأمين مصالح شركات الطاقة الروسية في المنطقة، بتبني سياسة نشطة للغاية في مجال الطاقة ومضاعفة صادراتها من الحبوب لدول المنطقة.

المحددات الداخلية والخارجية للسياسية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط

أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة تتمثل فيما يلي:

1- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة. وحسب رؤية القيادة الروسية، فيجب إتباع خطة إستراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الانفراد، وعلى نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد.[6]

2- السعي إلى علاقات متميزة وتعاون إستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفييتي السابقين، لا سيما الهند وإيران والصين.

3- الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.

4- الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة.[7]

5- السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفييتي السابق.

6- منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى.

7- تعزيز الديمقراطية في روسيا.

وكان من أهم الخطوات التي اتخذها لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا- باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي... إلخ.(4)

1- المحددات الداخلية:

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، وإعلان جمهورية روسيا الاتحادية، حدث تدهور وانهيار في الدولة الروسية داخليا (الاقتصاد، التجارة، الاستثمار... إلخ) وخارجيا (السياسة الخارجية، المكانة الدولية... إلخ)، وبعد تولي بوتين السلطة في أبريل 2000، اعتمد سياسة تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الإستراتيجية. ما انعكس هذا على سياسة روسيا الخارجية. حيث اتجهت إلى بناء علاقات شراكة مع كل من الصين والهند، وإلى استثمار ميراث الاتحاد السوفييتي السابق، في مناطق مثل الشرق الأوسط.

2- المحددات الخارجية:

قامت التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية كرد فعل على محاولة عزلها، فقد اعتمدت الولايات المتحدة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي إستراتيجية التطويق التدريجي لروسيا في مجالها الحيوي، وقد تم إقفال المجال الحيوي الأول لروسيا في أوروبا الشرقية بانضمامها تماما لكل من الناتو والاتحاد الأوروبي، وتبعه بعد ذلك محاولات تأجيج الثورات في كل من جورجيا وأوكرانيا، ثم التواجد العسكري في بعض دول آسيا الوسطى، والمشاريع الأميركية لنشر نظم مضادة للصوراريخ في قواعد عسكرية في ألاسكا وكاليفورنيا لغلق البوابة الشرقية لروسيا، والسعي الأمريكي في الفترة ذاتها لنشر نظم صاروخية في منطقة القوقاز، لشل القوة النووية الروسية، ما يعني إقامة خريطة الجدران حول روسيا[8].

وتعتبر منطقة أسيا الوسطى منطقة نفوذ تاريخي لروسيا، وبسبب إنهيار الإتحاد السوفيتي إستغلت الولايات المتحدة الأمريكية الضعف الروسي من أجل ملئ الفراغ في هذه المنطقة فقامت بتوطيد علاقاتها مع الجمهوريات السوفيتية السابقة، خاصة مع طاجكستان، تركمانستان، وقرغيزستان، فعلى المستوى الأمني قدمت الدول تسهيلات لإقامة قواعد عسكرية أمريكية، كما دخلت في شراكة إقتصادية مع الولايات المتحدة من خلال إقامة مشاريع لتمرير النفط والغاز المتجهة غربا انطلاقا من بحر قزوين عبر كل من أذربيجان وجورجيا وتركيا كان أبرز هذه المشاريع أنبوب باكو–جيهان الذي يضخ يوميا أكثر من مليون برميل، أي حوالي1.4% من الإنتاج العالمي للنفط[9].

ومع ربط بحر قزوين بميناء جيهان التركي على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، ودخول هذا المشروع المرحلة الثانية عندما أصبح يربط بين بحر قزوين وكل من كزاخستان وتركمانستان لتمكينهما من فض الارتباط مع خطوط الإمداد الروسية، والإستغناء عن الممرات الروسية لإخراج نفط بحر قزوين لأن الولايات المتحدة لم تكن ترغب في تمرير نفط آسيا الوسطى وقزوين إلى أوروبا الغربية عبر الأراضي الروسية ، كما لم تقبل نقله عبر الأراضي الإيرانية جنوبا بموجب قانون الحظر الذي يمنع التعامل مع طهران في هذا المجال[10].

عودة الدور الروسي وفق رؤية أوراسية:

ان مصطلح اوراسيا هو المفتاح الاساسي اليوم لفهم مبادئ السياسة الروسية المحلية والدولية وتطبيقاتها في مختلف مناطق العالم، فهذا المصطلح متعدد الابعاد، فاوراسيا هي اولا وفي ابسط معانيها مفهوم جغرافي[11]يمتد الى الكتلة البرية الاوروبية – الاسيوية، وهي كتلة ضخمة.[12]

فهذا الامتداد من حدود اوربا الغربية على المحيط الاطلي حتى ضفاف الصين وروسيا على المحيط الهادي في الشرق جاء كرد فعل على المشروع الأمريكي، حيث قامت روسيا بتقوية إطار كومنولث الدول المستقلة، من خلال إتباع سياسة خارجية قائمة على على التفاهم والتوافق مع الأطراف المتنافسة معها مثل إيران التي أوكلت لها مهمة احتواء الدول المطلة على بحر قزوين خاصة منها أذربيجان وكزاخستان، كما انخرطت روسيا مع الصين في إستراتيجية تهدف إلى تحجيم دور الولايات المتحدة في هذه المنطقة من خلال استخدام منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي التي تضم روسيا والصين وأوزبكستان وقرغيزستان و كزاخستان وطاجيكستان، وكلا من إيران وباكستان والهند بصفة مراقب. كما عملت روسيا على تقوية منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تأسست عام 2002 على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة عام 1992 والتي تضم كل من وروسيا البيضاء وكزاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان وقرغيزستان وأرمينيا[13].

الأزمة الجورجية والأوكرانية:

اولا الازمة الجورجية:

أدى تدخل الجيش الجورجي في إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الموالية لروسيا عام 2008 عن مقتل جنود روس من قوات حفظ السلام، ما دفع بالقيادة الروسية إلى الرد عسكريا والدخول إلى الأراضي الجورجية وإعلان الإعتراف بإقليم أوسيتيا الجنوبية كدولة مستقلة، وكان الموقف الروسي إتجاه جورجيا يعكس تخوفها من التقارب الذي شهدته جورجيا مع الغرب في عهد الرئيس سكاشفيلي، ونيته في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي كما أن روسيا هددت الغرب بإعترافها بإستقلال الإقليميين في حال اعترفت الولايات المتحدة باستقلال كوسوفو عن صربيا[14].

ثانيا الازمة الأوكرانية:

الخلفية التاريخية الحديثة للأزمة: تعود بداية الأزمة الحالية إلى 21 نوفمبر 2013 عندما أوقف الرئيس الأوكراني الموالي لروسيا في ذلك الوقت فيكتور يانوكوفيتش الاستعدادات لتنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتبع هذا الإيقاف تظاهرات واحتجاجات واسعة النطاق، وصدامات بين التنظيمات الانفصالية والقوات الحكومية الأوكرانية، في العاصمة الأوكرانية، وتفاقم الوضع أكثر في المناطق الشرقية والجنوبية المحاذية لروسيا، وما يميّز هذه المناطق، أن الغالبية من سكانها تتحدث اللغة الروسية، وداعمة للرئيس يانوكوفيتش.

ومع اشتداد الاحتجاجات من قِبل معارضي قرار الرئيس، وتحولها إلى ثورة كبيرة أدت إلى عزل الرئيس في 22 شباط 2014 من قِبل البرلمان، وفراره، وتم تعيين رئيس برلمان أوكرانيا ألكساندر تورتشينوف بدلاً منه، ونتيجة لذلك سيطرت روسيا على شبه جزيرة القرم [15]عام 2014 في واحدة من أكبر عمليات ضم الأراضي التي عاشتها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وهي من المناطق التي كانت تتمتع بحكم ذاتي، وفرضت كنتيجة للوضع اتفاقات لوقف إطلاق النار، اعتبرتها أوكرانيا غير مناسِبة لها، كما نشبت حرب في أوبلاست دونيتسك ولوهانسك أوبلاست بين الانفصاليين الموالين لروسيا والحكومة الأوكرانية[16].

ثالثا: المصالح الروسية

تتجسد المصالح والأهداف الروسية فيما يلي:

تسعى روسيا لإثبات نفسها بوصفها لاعباً جيوسياسياً وجيواستراتيجياً في منطقة لطالما اعتبرت ضمن المصالح الحيوية لروسيا أي أوكرانيا، وبالتالي إذا ما تم تهديد هذه المصالح بشكل فعلي؛ فإن روسيا قد

تستخدم القوة لإجهاض هكذا محاولات، بما فيها غزو أوكرانيا رغم أن هذا لايزال عليه الكثير من القيود التي سنناقشها لاحقاً.

غيّرت روسيا من رؤيتها لمصالحها في أوكرانيا، وبالتالي خطوطها الحمراء، التي أصبحت ترى أن هذه الخطوط لم تعد تتناول عضوية أوكرانيا في الناتو فقط، بل رفض التعاون الدفاعي المتزايد بين أوكرانيا والغرب بشكل كلي أيضاً.

تسعى روسيا إلى مراجعة الاتفاقات والتسويات التي تمت ما بعد الحرب الباردة، ومن ضمنها استعادة المنظومة الإقليمية ليكون لها دور في الأمن الأوروبي، وبالتالي تريد روسيا ضمانات غير مشروطة لأمنها اليوم ومستقبلاً، ولن تقبل بتمدد الناتو شرقاً ليشمل أوكرانيا كما قال بوتين.

تعتنق روسيا مبدأ أو عقيدة أن العالم اليوم عالم متعدد الأقطاب، وأن عصر الأحادية القطبية قد انتهى، وبالتالي فإن التدخل أو الإدانة الأمريكية لضم روسيا لشبه جزيرة القرم والمعارك في شرق أوكرانيا وغيرها من السياسات الأمريكية هو تدخل في الشؤون الروسية الداخلية، حتى العقوبات الأمريكية فهي بالنسبة إلى روسيا غير شرعية[17].

رابعاً: المصالح الأوكرانية

ترتبط أوكرانيا بحدود مع دول في الاتحاد الأوروبي، وروسيا، وهذا الموقع الجغرافي إما أن يجعل منها أداة وصل بين روسيا وأوروبا وإما أداة عزل، وتاريخياً تمتعت أوكرانيا بعلاقات اجتماعية وثقافية كبيرة مع روسيا كما سبقت الإشارة إليها، إذ إن أوكرانيا كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق، ولذلك اللغة الروسية تعد لغة التحدث على نطاق واسع، لكنها منذ استقلالها بعد الحرب الباردة أصبحت ترنو إلى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

على الرغم من أن البرنامج الانتخابي للرئيس الأوكراني زيلنسكي كان التعهد بالحوار والتفاوض مع روسيا، وحاول السير في النهج الدبلوماسي وتنفيذ اتفاقات مينسك الخاصة بمنطقة دونباس في جنوب شرق أوكرانيا، فإنه غيّر نهجه عام 2020 تحت ضغط الفوضى الداخلية، وزيادة النزعة القومية.

لدى أوكرانيا هواجس متعددة من روسيا، ومنها خشيتها من احتلالها بشكل كامل، ولذلك تثير مخاوف الغرب من توسع روسيا، وتطالبه بفرض العقوبات على روسيا، وأن هذه العقوبات ستسهم في

إضعاف روسيا وبالتالي مواجهتها لصراعات قومية واجتماعية داخلية وانشغالها بها، وقد يسهل لها ذلك ربما استرجاع القرم ودونباس.

تهدف أوكرانيا إلى عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، وترى أن مستقبلها مع الأوروبيين، فانضمامها للاتحاد سيوفر لها الكثير من المزايا الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، أما الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي فيوفر لها المظلة الأمنية وحماية وجودها، وحتى التفاوض مع روسيا بخصوص نزاع دونباس وغيره – وربما هذه نقطة الخلاف الأهم مع روسيا التي ترى بأن ذلك تهديد استراتيجي لأمنها القومي – ويضعفها جيواستراتيجياً وويضعفها أيضاً من حيث محددات الجغرافيا السياسية، أي إن الناتو سيكون على أبواب روسيا.

المحور الثالث: محددات الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط الخط الثاني من غرب آسيا الذي يمثل الحاضنة الجيوإستراتيجية لآسيا الوسطى، التي تقع فيها كل من إيران وسوريا، وهما الدولتان اللتان تعتبران ضمانة للاستقرار في المناطق القريبة من حدود الروسية بعد أسيا الوسطى، وبعد إحتلال الولايات المتحدة الأميركية لأفغانستان والعراق للسيطرة على الشرق الأوسط ومحاصرة روسيا ومنعها من الوصول إلى طرق المواصلات البحرية[18]، ازدادت أهمية إيران بالنسبة إلى روسيا كونها حلقة وصل مع شرق المتوسط والمحيط الهندي، فدخلت روسيا في علاقات إستراتيجية مع إيران ومشاركة هذه الأخيرة التخوف الروسي حول مناطق آسيا الوسطى والقوقاز، وأولت روسيا مزيد من الاهتمام بالجغرافيا الاستراتيجية لهذه المنطقة، وأضحت إيران درعا للدفاع في المنطقة الجنوبية لروسيا.

العلاقات الروسية – الإيرانية

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، احتَلَّت الولايات المتحدة الأميركية أفغانستان والعراق للسيطرة على الشرق الأوسط الممتدّ من المحيط الأطلسي غربًا إلى حدود الصين شرقًا، بغية محاصرة روسيا والصين ومنعهما من الوصول إلى طرق المواصلات البحرية.

على هذا الاساس ازدادت أهمية إيران بالنسبة إلى روسيا والصين كونها حلقة وصل مع شرق المتوسط والمحيط الهندي، ما مكّنها من تعزيز نفوذها في العراق، وإحداث اختراق في جبهة المتوسط – البحر الأحمر: سوريا، لبنان، فلسطين واليمن.

بعد نهاية الحرب الباردة، بدأ الاتحاد السوفياتي ببيع الأسلحة إلى إيران، فدخلت موسكو وطهران فترة من التعاون الاستراتيجي على أساس المصالح المتبادلة، حيث ساعدت موسكو طهران في بناء مصانع إنتاج الدبابات. تنامى التعاون بين الطرفين في التسعينيات من خلال مشاركة إيران الخوف الروسي حول مناطق آسيا الوسطى والقوقاز، وتحوّلت موسكو إلى مزيد من الاهتمام بالجغرافيا الاستراتيجية، وهو ما عزّز التركيز حول أوروآسيا حيث أضحت إيران درعًا للدفاع في المنطقة الجنوبية لروسيا.

مع تولّي بوتين سدّة الرئاسة الروسية، أيّد كثير من السياسيين والجنرالات الروس تحسين العلاقات مع إيران، وبحلول العام 2001 أصبحت إيران ثالث أكبر مستورد للسلاح الروسي في العالم، فسعت روسيا إلى تخفيف العقوبات المفروضة على هذا البلد. خلال فترة رئاسته الثانية، استخدم بوتين تعاونه مع طهران كورقة مساومة لمقاومة الدرع الدفاعي الصاروخي الأميركي والحفاظ على تزايد النفوذ الروسي في الشرق الأوسط.[19]

انطلاقًا ممّا تقدّم، "تُصرّ إيران على حقها "غير المشروط" في امتلاك دورة الوقود النووي كاملة، وإتمام إعداد برنامج تخصيب اليورانيوم، في حين ترفض الولايات المتحدة الأميركية ذلك"، لقد أتى الموقف الروسي الأكثر تفهمًا لهذا الملف في تحدٍّ واضح للإرادة الأميركية، وقد تجلّى ذلك من خلال بناء محطة "بوشهر" النووية لتوليد الطاقة الكهربائية بالتعاون مع روسيا، وتلخَّص في بُعدَين أساسيين: "أوّلهما تأييد حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية فقط، وثانيهما رفض امتلاك إيران أسلحة نووية، أو تحويل برنامجها النووي السلمي للاستخدام العسكري".

وُقِّعَ الاتفاق النووي الإيراني في 2015/7/14 وبدأت بلاد فارس تتنفّس الصعداء مع رفع العقوبات الدولية عنها بالتزامن مع وفائها بالتزامتها في تطبيق بنود هذا الاتفاق، إلّا أنّ ذلك لم يكن ليدوم طويلًا، فمع انتخاب الرئيس فلاديمير بوتين لولاية ثالثة تمتد حتى العام 2024، حاولت الإدارة الأميركية الجديدة في عهد ترامب وبشكل علني فكّ ارتباطها مع إيران حول الملف النووي بتباين واضح مع الموقفين الروسي والأوروبي ومحاولات كل من فرنسا وألمانيا الإبقاء على هذا الاتفاق بفتح قنوات حوار وتعاون مالي واقتصادي مع روسيا، ما سمح لهذا البلد الاستمرار في تعزيز مكانته الإقليمية في الشرق الأوسط وبالتالي دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية كحليف استراتيجي لها.

العلاقات الروسية السورية

كما تشكل العلاقات السورية الروسية بعدا مركزيا في هذه الرؤية الإستراتيجية، حيث تعتبر سوريا البلد الوحيد الذي توجد به قاعدة بحرية لروسيا على شواطئ البحر المتوسط، كما يعتبر النظام السوري أحد

أهم حلفاء روسيا في المنطقة، وكان التدخل الروسي عام 2015 فرصة في غاية الأهمية لتوسيع النفوذ الروسي في المنطقة، فقد تمكنت من إفشال المشروع الأمريكي لإسقاط بعض الأنظمة المعادية للتوجهات الأمريكية في المنطقة[20].

العلاقات الروسية التركية

بالإضافة إلى ذلك تمكنت روسيا من بناء علاقات إستراتيجية مع تركيا التي تعتبر عدوا تاريخيا لروسيا، وحلفا تقليديا للولايات المتحدة، وبعد محاولة الإنقلاب في تركيا عام 2016، شهدت العلاقات الروسية التركية مرحلة جديدة، وتطور الإطار التعاوني ليتجاوز الأطر الإقتصادية، في محاولة من روسيا لضم حلفاء جدد من داخل المنظومة الأطلسية، وقد ساعد هذا التقارب في العلاقات روسيا في تنفيذ رؤيتها لحل الأزمة السورية[21].

إستنتاجات:

لا يمكن فهم المحددات الدور الروسي في الشرق الأوسط دون النظر إلى تاريخية هذا الدور كمدخل لفهم التوجه الجديد لسياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط. فقد ارتبطت بعض دول المنطقة بعلاقات إستراتيجية مع السوفييت، وتريد روسيا الإتحادية إستعادة مكانتها في منطقة الشرق الأوسط من خلال مزاحمة النفوذ الأمريكي. وعلى العموم، يمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى وأساسية تحدد نمط السلوك الروسي في الشرق الأوسط

الأولى العمل على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيّا في المنطقة الإصرار على إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي، وإحدى وسائلها إلى ذلك هي التواجد في مناطق نفوذ إستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية، والعمل على منعها من تنفيذ مخططاتها. وهذا ما حدث في سوريا، بالإضافة إلى كسب شركاء إستراتيجين كانوا محسوبين على الولايات المتحدة على غرار تركيا، والثانية، الحفاظ على المصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط. من خلال التوفيق بين أهدافها الاقتصادية، ومصلحتها الإستراتيجية.

ثالثا توسيع روسيا لمجالها الحيوي الذي كان يقتصر على محيطها الإقليمي في شرق أوروبا وأسيا الوسطى، ليمتد إلى الشرق الأوسط عبر إيران وسوريا، إذ يمكن القول إن السياسة الخارجية الروسية الجديدة تنطلق من رؤية ترتكز على إيلاء أهمية للقيمة الجغرافية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.

اذن تسعى السياسة الخارجية الروسية، نحو الوصول إلى مكانتها التي تصبو إليها في النظام الدولي. ومن أجل ذلك، حاولت روسيا دائما تحقيق العديد من الأهداف التي تمثِّل خطوةً هامة في سبيل اعتلائها مكانة محورية في النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب الذي ترغب في تدشينه.

كان من أهم تلك الأهداف الحفاظ على الوضع الأمني واستقراره الداخلي،وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع قوى كبرى أخرى في آسيا كالصين والهند واليابان، دون تدخل الدول الأخرى في شئون روسيا الاتحادية أو منطقة نفوذها في المحيط السوفييتي السابق.

وفيما يتصل بالمصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط، فقد عملت موسكو على وضع إستراتيجية سعت من خلالها إلى الوصول إلى تلك المصالح وتحقيقها والحفاظ عليها. تمثلت أولى ملامح تلك الإستراتيجية في محاولة إنهاك قوة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من خلال مزاحمتها في القضايا الشائكة والحساسة بالشرق الأوسط.[22]

الهوامش:

[1] – فرنسيس فيرونيكا حليم،" جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية"، ***المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية***،مج. 4، ع. 8، 2019 .ص ص. 146-178.

[2]- رتيبة برد، البعد الأوراسي في استراتيجية الاتحاد الأوروبي، مركز دراسات الوحدة العربية،(09 جوان 2018) https://caus.org.lb/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF-8

[4] - فيرونيكا حليم فرنسيس، جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية "دراسة في أثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، م. 04، ع. 08، (2019)، ص ص.145 - 178.

[5] - السعيد لوصيف، "جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية: قراءة في القدرة التفسيرية للنظرية الواقعية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع.13 ، (حويلية 2018)، ص ص.157-169.

[6] – أحمد عبد الله الطحلاوي، استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية"، ***مجلة شؤون عربية***، نوفمبر 2014، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات).

[7] – عبد العزيز مهدي الراوي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **دراسات دولية**، العدد 35، ص ص 162- 163.

[8]- إسلام أحمد، **جيوبوليتيك روسيا وسياستها الخارجية: استمرارية بلا انقطاع**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، (حزيران/يونيو2016)، ص ص. 04-07

[9]– اسلام أحمد، ***المرجع نفسه*** ،ص ص06-11.

[10] – أماني عبدالكريم وعلي سليمان، أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي 2011 – 2016، المركز الديمقراطي العربي، (25 جوان 2016)https://democraticac.de/?p=34573

[11] محمد عادل شريح، "روسيا الأوراسية وقضايا المشرق العربي"، ***مجلة سياسيات عربية***، ع 4، نيسان / ابريل 2014 المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات، الدوحة. ص ض 19 – 27.

[12] – هذه الكتلة الضخمة جغرافيا تقابلها كتلة ضخمة ايضا اقتصاديا واستراتيديا حيث تضم ثلاثة ارباع مصادر الطاقة في العالم وهي ايضا اكبر قارات العالم من الناحية الاقتصادية والعسكرية بالاضافة الى الدولتين الاكثر سكانا ونموا ديمغرافيا الهند والصين.

[13] – مريم موسى ورياض يعقوب، تأثير الصعود الروسي علي العلاقات الروسية الأمريكية خلال فترة بوتين وأوباما، المركز الديمقراطي العربي، (05 أوت 2016)https://democraticac.de/?p=35126

[14] – بشير موسى نافع، الأزمة الجورجية، الجزيرة للدراسات، تقارير ،(19 نوفمبر 2008) http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2008/201172122411532889O.html#

[15] – ردت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على روسيا نتيجة غزوها القرم، مع بقاء الاقتصاد الروسي مستقراً، حيث أسهمت أسعار النفط الروسي في إبقاء الاقتصاد الروسي على ذلك، والأهم أن روسيا تعمل على امتلاك أداة ضغط قوية في السيطرة على سوق النفط وذلك من خلال سيطرتها على خط أنابيب ''نورد ستريم 2''.

[16] – خالد شنيكات، " الازمة بين روسيا واوكرانيا: قراءة في الاسباب وسياقات التطور المستقبلية"، **جريدة الغد**، العدد 6274 (5 فيفري 2022: الاردن) .

[17] - خالد شنيكات، المرجع نفسه

[18] -Roderick Parke, "What If…Turkey And Russia Clash In The Caucasus?", in in Florence Gaub (Editor), "What If…? Scanning The Horizon: 12 Scenarios For 2021" (Paris: European Union Institute for Security Studies (EUISS), January 2018), p.39-43.

[19] – جورج الخوري، السياسة الخارجية الجديدة لروسيا وتأثيرها على دول الشرق الأوسط ولبنان، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع. 105، (أفريل 2018)، ص.28.

[20]- جورج الخوري، ص.28.

[21]– أحمد إسلام، مرجع سابق، ص.12.

[22] – نورهان الشيخ، "السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين"، **المركز الديمقراطي العربي** (القاهرة : مركز الدراسات الأوروبية، 2010)، ص 21.